

# السيسي يُخضع الدين للبِرْة العسكرية: مجلس "علمي" بالجيش يقفر على الأزهر والدستور



الأربعاء 31 ديسمبر 2025 م

في سابقة تكشف النوايا الحقيقية لنظام الانقلاب العسكري بمصر، أعلنت الأكاديمية العسكرية تشكيلاً "مجلس علمي" برئاسة وزير الأوقاف أسامة الأزهري، في خطوة تمثل قفزاً فاضحاً على الدستور المصري، وتعدياً صارخاً على اختصاصات الأزهر الشريف الذي يفترض أنه "المرجع الأساسي" في العلوم الدينية.

هذا القرار ليس إجراءً إدارياً عابراً، بل هو تتوjح لمشروع منهجه يقوده قائد الانقلاب عبدالفتاح السيسي منذ عشر سنوات لعسكرة الدين والسيطرة الكاملة على المنابر والعقول، وتحويل الخطاب الديني إلى أداة طيعة في يد نظام عسكري يرى نفسه فوق الدستور والشعب والمؤسسات.

بيان العسكري المقتضب الحالي من التفاصيل، والذي صدر السبت الماضي، يؤكد أن هذا المجلس جاء "تنفيذاً لتوجيهات السيسي"، ما يعني أن القائد العسكري أصبح هو المرجع الديني الأعلى في البلاد، متغافراً بالأزهر ومتجاهلاً الدستور الذي تنص مادته السابعة بوضوح على أن الأزهر هو "المرجع الأساسي في العلوم الدينية والشئون الإسلامية".

لكن يبدو أن السيسي قرر أن الدستور مجرد ورقة يمكن تجاهلها عندما يتعلق الأمر بمشروعه لإخضاع الدين لسلطته المطلقة.

## مشروع عسكرة الدين: من السيطرة على المنابر إلى تصنيع "أئمة الجمهورية الجديدة"

منذ نوفمبر 2024، فرض السيسي على دعاة وزارة الأوقاف من حملة الدكتوراه برنامجاً تدريبياً لعامين بالأكاديمية العسكرية، في خطوة أثارت ضجة واسعة بعد حدثه الصادم الذي زعم فيه أن تاريخ المسلمين خلال 1400 سنة تسبب في شكل من أشكال التخلف الديني والانحطاط الديني.

هذا التصريح الخطير يكشف عن عقلية رجل يرى نفسه مصلحاً دينياً قادراً على إعادة كتابة 14 قرناً من التاريخ الإسلامي. السيسي لم يكتف بذلك، بل طالب الأئمة بأن يكونوا "دراساً للدرية" وليسوا "دراساً للعقيدة"، في عبارة تكشف المشروع الحقيقي: تفريغ الدين من محتواه وتحويله إلى أداة للضبط الاجتماعي وخدمة السلطة.

والأخطر من ذلك، أنه قلل من قيمة الدكتوراه التي حصل عليها هؤلاء الدعاة، زاعماً أن "عدد ساعات الدراسة بالدورة تفوق عدد الساعات الالزمة للحصول على درجة الدكتوراه".

البرنامج التدريبي الذي يمتد 24 أسبوعاً يستهدف صياغة شخصية الإمام بما يتماشى مع رؤية "الجمهورية الجديدة"، وفهم التحديات والمخاطر التي تواجه الدولة، و"عرض قيم المواطنة والانتماء".

الهدف الحقيقي واضح: تصنيع أئمة موالين للنظام، يروجون لمشروعاته القومية، ويراقبون أي "تغيرات فكرية" في مناطقهم ومساجدهم ويبلغون الجهات الأمنية عنها.

إنه تحويل الإمام من داعية إلى مخبر أمني يرتدي العمامة.

## القفز على الأزهر: إعادة هندسة المرجعية الدينية لصالح الأمن والعسكر

الباحث المصري الدكتور محمد الصاوي، وصف القرار بأنه "سابقة خطيرة في بنية الدولة الدينية، ويعكس قفزاً واضحأً على نص وروح الدستور".

وأوضح أن القرار "لا يمكن فهمه باعتباره إجراءً إدارياً عابراً، بل هو إعادة هندسة متعمدة لمجال إنتاج الخطاب الديني، عبر سحبه من مؤسسة علمية تاريخية مستقلة، وإدخاله في إطار (عسكري-أمني)".

المشكلة الحقيقية للسيسي مع الأزهر بدأت منذ سنوات، بعد خلافات وسجلات علنية حول قضيّاً "الطلاق الشفهي" و"تجديد الخطاب الديني"، حيث رفض شيخ الأزهر الدكتور أحمد الطيب الانصياع التام لرؤية السلطة، وأعلن رفضه "التهوين من شأن التراث لإرضاء الحداثة".

هذا الاستقلال النسبي للأزهر أزعج نظاماً يريد السيطرة المطلقة على كل شيء، فكان الحل هو استبدال الأزهر بوزارة الأوقاف الخاضعة بالكامل للسلطة التنفيذية.

الصاوي أكد أن خطورة هذا المسار تكمن في "تسبيس الدين وإخضاعه للعقيدة الأمنية، وتفكيك وحدة المرجعية الدينية الرسمية، وإضعاف مكانة الأزهر عالمياً بوصفه مرجعية سنية مستقلة".

العسكرية المجال الديني تفتح الباب أمام خطاب أحادي يفتقد التعدد والاجتهاد، ويُستخدم كأداة ضبط اجتماعي لا كمنظومة قيم

### مشروع "القبيلة العسكرية": عندما يصبح الجيش مرجعاً دينياً وسياسياً واقتصادياً

السياسي والإعلامي المصري الدكتور حمزة زوبع، كشف حقيقة المشروع قائلاً: "تحركات السيسي منذ 2014 و2015، تؤكد توجهه لعسكرة البلاد وليس الاقتصاد فقط، وفكرته قائمة على أن الجيش لا يمسك بالاقتصاد فقط بل الفكرة الأساسية سيطرته على كل شيء، فهو يؤمن ب فكرة (القبيلة العسكرية)".

زوبع أوضح أن السيسي "تحدى لسنوات عن الدين الجديد، وتطوير الخطاب الديني، ويرى أن الأزهر عقبة أمامه، وبالتالي حاول بقدر الإمكان أن تكون الأوقاف الجهة الحاكمة والممثلة للدين".

الهدف النهائي هو إنشاء "مجلس فوق الأزهر، يمنح الدرجة العسكرية في الدين من داخل الجيش"، لتسير الأمور وفقاً لنظام القبيلة العسكرية.

والأخطر من ذلك، أن زوبع أشار إلى أن "السيسي ليس لديه رأي فقهي، ولا يؤمن بالفقه، ولديه مشكلة مع الدين عموماً، ولا يرى أن هذا الدين صالح لهذا الزمن وصرح بذلك".

وذُكر بأن السيسي "أول حاكم عربي يقول كلمة (الإرهاب الإسلامي)" في حوار مع CNN عام 2016.

الكاتب الصحفي جمال سلطان، وصف القرار بأنه "خطوة صادمة وغير موفقة"، داعياً الجيش لمراجعة لها، مؤكداً أنها "تمثل تعدياً صريحاً على دستور الدولة الذي يفترض أن يحميه الجيش".

ودعا الأكاديمية العسكرية لأن تنشغل "بتكوين وإعداد خبراء عسكريين واستراتيجيين"، وليس "الانشغال بالإشراف على تفسير القرآن وإعراب القرآن وعلوم الحديث".

[https://www.facebook.com/alfanar.alfanar.1/posts/1376493917504889?ref=embed\\_post](https://www.facebook.com/alfanar.alfanar.1/posts/1376493917504889?ref=embed_post)

ما يحدث في مصر اليوم ليس مجرد عسكرة للاقتصاد أو الإدارة، بل هو مشروع شامل لإخضاع الدين والعقول والمؤسسات لسلطة عسكرية مطلقة لا تعترف بدستور أو قانون أو مرجعية مستقلة.

السيسي يريد أن يكون الحكم والمفتي والمرجع الديني في آن واحد، وهو ما لا يختلف كثيراً عن تجارب ديكتاتورية سابقة انتهت بکوارث على شعوبها.